

المبادئ الأولى: الحاجة إلى إجماع أكبر حول أسس الاستقطاب

يكتسي النقاش الحالي حول مخاطر الاستقطاب طابعاً عالمياً. ولكن إلى حين الوصول إلى توافق أكبر حول الحد الأدنى من خصائصه، تبقى الطول التي تشتد الحاجة إليها حول مشكلة استقطاب المجتمعات والأنظمة السياسية طويلاً مخصصة وغير متطورة.

بقلم [مارك فريمان](#)، المدير التنفيذي لمؤسسة دعم الانتقال المتكامل (IFIT)

يُنقل عن ونستون تشرشل وصفه، في العام ١٩٣٩، للنوايا السياسية لروسيا بالـ "أحجية، الملفوفة بالغموض، داخل لغز". وفي العام ٢٠٢٣، يمكن استخدام الجملة نفسها لوصف فهمنا المشترك لمصطلح "الاستقطاب"

لا شك في أن موضوع الاستقطاب معقد باعتراف الجميع، ولكن قد حان الوقت لتناول العديد من الالتباسات المحيطة به بشكل قاطع والفضي نحو فهم مشترك أكثر لأسسه. وقد تكون فوائد هذا النهج كبيرة فتسمح بتحسين قدرات تشخيص أسباب وأعراض الاستقطاب بالاستناد إلى السياق، وتطوير استراتيجيات إنذار واستجابة مبدئية أقوى، وقياس تأثير التدخلات بدقة أكبر، بالإضافة إلى تفادي إهانة طفاء محتملين يرفضون، عن حق، بعض طرق استخدام هذا المصطلح.

تتألف ورقة المناقشة هذه، التي تهدف إلى أن تكون خطوة عملية في اتجاه تعزيز فهم أساسي مشترك للاستقطاب، من ثلاثة أجزاء رئيسية. يركز الجزء الأول على مستوى الأفكار فيراجع التناقضات المستمرة في فهمنا للاستقطاب ويقدم تعريفاً به السمات الأساسية "مما قد يُقدم خط أساس يُسهل الفهم المشترك في المستقبل. ويستند الجزء الثاني إلى مسح عالمي حول ممارسات الحد من الاستقطاب وإلى

العمل الميداني الخاص بمؤسسة دعم الانتقال المتكامل (IFIT) لصياغة مجموعة من الحلول الإرشادية تتوافق بشكل عام مع تعريف السمات الأساسية. ويغوص الجزء الثالث بإيجاز في تأثير غياب أي شبكة عالمية منظمة من العلماء والممارسين الذين يعملون بشكل تعاوني على موضوع الاستقطاب وينظر فيما قد يعنيه بروز "مجال" خاص بالاستقطاب.

وفي حين لا يمكن وضع مشكلة الاستقطاب على قدم المساواة مع الحرب الأهلية والاستبداد والإبادة الجماعية أو غيرها من الشرور المماثلة، إلا أنها - في حال تم تجاهلها - يمكن أن تنذر بهذه الشرور وتقوم بتسريع حدوثها. وقد يُعتبر الاستقطاب مشكلة مفرطة: أي ان هذا النوع من المشكلات تجعل الحل لكل مشكلة أخرى أصعب. وباستطاعة الاستقطاب، خلصة وبشكل تدريجي، أن يحدد كل شيء - من المثل السامي المتمثل بمجتمع متسامح، مروراً بممارسة السياسة العادية وسن القوانين، وصولاً إلى آفاق التعايش السلمي والحريات الأساسية.

الجزء الأول: وضع تصوّر مفاهيمي للاستقطاب

يستعرض الجزء الأول من هذه الورقة سلسلة من الالتباسات المُحيطة بفهم الاستقطاب ويُناقش السبل لمعالجة هذه الالتباسات، كما يقترح تعريفاً للاستقطاب يُركز على سماته الأساسية.

1. الالتباسات المُحيطة بالتعريف

خلال البحث والمقابلات واللقاءات التي أُجريت خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى من المبادرة العالمية حول الاستقطاب بقيادة IFIT ومؤسسة فوردي، ظهرت ستة اختلافات والتباسات مفاهيمية بشكل متكرر. ومن خلال وصفها يتم تسليط الضوء على بعض الألغاز التعريفية الواجب تخطيها في حال أردنا معالجة موضوع الاستقطاب والوقاية منه وقياسه بفعالية أكبر.

ومن المدهش كم أن هذه الالتباسات بسيطة، إلا انه يتم تجاهلها بسهولة. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى وفرة الصفات التي تفتقرن روتينياً بمصطلح الاستقطاب (مثلاً: عاطفي، أيديولوجي، متماثل، غير متماثل، سياسي، اجتماعي، إثني، ديني، عرقي، نخبوي، جماعي، خبيث، سام، حميد، إلخ).

دائم مقابل سريع الزوال

هل الاستقطاب ظاهرة تظهر ثم تختفي، وهل هذا يعني أن استقطاب المجتمعات والأنظمة السياسية قد يتوقف؟ أم هي ظاهرة دائمة، مما يعني أن المجتمعات والأنظمة السياسية تظل دائماً مُستقطبة الى حدٍ ما؟ قد يعتقد المرء بأن سؤال بهذه البدائية قد ثل منذ فترة طويلة، إلا أنه لم يُحل بعد، وتعتبر شريحة واسعة من الخبراء أن الاستقطاب حالة يمكن ولوؤها ثم مغادرتها، ويعتبر البعض الآخر – بمن فيهم مؤلفي كتابات مقارنة جوهرية حول مؤشرات الاستقطاب وقياسه – بأنه ظاهرة قد تزداد حدتها أو تتقلص ولكن، وتتماماً كالنزاع، لا يمكن الهروب منه.

سلبى مقابل إيجابى

يدور التباس آخر، مُرتبط جزئياً بالأول، حول ما إذا كان الاستقطاب سلبى دائماً بالنسبة للمجتمعات والأنظمة السياسية أم انه قد يكون "حميداً". يُشير المدافعون عن الرأي الأول إلى أن الاستقطاب في جوهره حالة من الواجب تفاديها او مكافحتها. في المقابل، يعتبر الكثيرون أن الاستقطاب مقبول أو مُحايد وليس مدعاة للقلق إلا في حال تخطى عتبة ما وأصبح "خبثاً" أو "حاداً" أو "ساماً". ويشدد خط فكري آخر على أن الاستقطاب إيجابى بحت كما ورد في نصيحة شاول أليينسكي التي كثيراً ما يُستشهد بها الى التقدميين وهي أنه **"بغية التنظيم عليك بالاستقطاب أولاً"** والمقصود بذلك أنه للقضايا النبيلة التي تتطلب حشداً واسع النطاق للحلفاء، من الاستراتيجى إثارة الاستقطاب، وليس من الواضح إن كان مؤيدو مبدأ أليينسكي يوافقون على التكتيك نفسه (مع ما يترتب عنه من آثار) في حال اعتبروا القضية غير مشروعة.

ثنائى القطب مقابل متعدد الأقطاب

يتمحور التباس صارخ آخر في النقاشات عن استقطاب المجتمعات والأنظمة السياسية حول عنصر آخر بديهي ايضاً وهو فيما إذا كان الاستقطاب ثنائى القطب دائماً أم أنه قد يكون متعدد الأقطاب. ويُشير الإطار الثنائى القطب حصراً – والذي يُقترح غالباً دون أن يتم التعبير عنه بوضوح – الى أن الاستقطاب يحصل فقط بين قطبين أو محورين، كما يوحى الأصل العلمى للمصطلح. وفي المقابل، يفترض الإطار المتعدد الأقطاب – وهو رؤية مقترنة أكثر بالدول الهشة والأنماط "الاثنية" للاستقطاب – بأن الاستقطاب قد يحصل بين محاور عدة. ومن المفاجئ ألا تكون هكذا مسألة تأسيسية موضوع توافق آراء صريح وواسع النطاق بين الخبراء.

أفقي مقابل عمودي

يتعلق الالتباس الرابع بوجهة الاستقطاب وبالتالي موقع "الأقطاب" وقوتها النسبية. فيعتبر أغلب الأكاديميين والممارسين أن الاستقطاب يُشير إلى ديناميكية أفقية ومركزية بشكل أساسي، ما ينطوي على شرح متزايد بين الأقطاب ذات الحجم أو القوة المماثلة. ومع ذلك، يُستخدم الاستقطاب في بعض الأحيان من أجل وصف ديناميكيات عمودية وغير متماثلة حيث أن طرفاً قوياً (مثلاً مجموعة اجتماعية ذات الأغلبية أو حكومة مركزية استبدادية) عدائي بشكل حاد وقادر على الهيمنة على طرف أصغر نسبياً وأقل عدائية

عقلاني مقابل عاطفي

يتمحور مجال خامس من الالتباس في النصوص والممارسة حول ما إذا كان الاستقطاب حالة تغلب فيها "العاطفة" (مثلاً المشاعر) أو تُضعف إلى حد كبير انفتاح الفرد والمجموعة على الاقناع بشأن السرديات البديلة والوقائع المتناقضة. ويعتبر البعض أن العاطفة جزء لا يتجزأ من المفهوم (مثلاً الأفراد المُستقطبون هم أشخاص تُسيطر عليهم المشاعر أكثر). ويعتبر البعض الآخر أن الاستقطاب تسمية تُعتمد أيضاً لوصف الخلافات الحاقدة بين المجموعات والتي تكون في أغلب الأحيان مبنية على أفكار معينة. ويعتبر بُناة السلام ان هذه الخلافات هي من الأشكال "الصحية" للنزاع.

كبير مقابل صغير

يرتبط الالتباس السادس حول الاستقطاب بالمقياس الأدنى الذي يكون المصطلح فيه مناسباً لتسمية المشاكل في المجتمعات والأنظمة السياسية. وفي الأغلب، يُنسب المصطلح إلى الانقسامات التي بلغت حجماً اجتماعياً وسياسياً كبيراً وباتت مصدر قلق عام كبير. ومع ذلك، هناك من يستخدم الاستقطاب لوصف نزاعات حصرية بين المجموعات أو القضايا المحلية حتى عندما لا يكون لها محركات أو تأثيرات على المستوى الكلي. وقد يكون بعض هذا الالتباس ناتج عن الطريقة العابرة التي تتم فيها مساواة الفعل "استقطب" بالاسم "استقطاب" بحيث يُفترض أن البيانات أو الأفعال المستقطبة تعكس وجود حالة من الاستقطاب حتى ولو اقتصر على اشتباكات متفرقة.

ست التباسات بارزة على مستوى فهم الاستقطاب

1. دائم مقابل سريع الزوال
2. سلبي مقابل إيجابي
3. ثنائي القطب مقابل متعدد الأقطاب
4. أفقي مقابل عمودي
5. عقلاني مقابل عاطفي
6. كبير مقابل صغير

2. تخطي الالتباسات

لو لم يكن الاستقطاب يشكل خطراً لما كانت الالتباسات حول تعريفه تثير القلق، ولكننا ناقشناها بهدوء أو تجاهلناها. لكن الاستقطاب مصدر قلق متزايد بالنسبة للعديد من المجموعات في مجتمعات وأنظمة سياسية متنوعة للغاية. فما يُكتب عن الاستقطاب حول العالم كثير جداً كما ويتضخم بسرعة ليدعي المرء عكس ذلك. لكن، وللمزيد من الفعالية على مستوى تشخيص الاستقطاب والوقاية منه ومواجهته وقياسه، هناك حاجة عميقة إلى المزيد من الدقة في كيفية فهمنا للمصطلح واستخدامنا له. وتدعو الحاجة، بشكل خاص، إلى جهد هادف من أجل الوصول تدريجياً إلى توافق أكبر للأراء حول السمات الدنيا للاستقطاب وتفكير نقدي حول النطاق الواسع من الصفات المتداولة، مما يُعقّد الوضوح في التعريف عوضاً عن تسهيله.

وكتجربة فكرية، يمكن النظر في غياب الغموض عموماً بشأن مصطلح مشابه مثل "الطائفية". فبعكس الاستقطاب، لا يوجد التباس حول ما إذا كانت الطائفية سلبية أو إيجابية بالنسبة للمجتمعات والأنظمة السياسية، فهي سلبية (أو سامة) تحت أي تعريف كان. ويتضح أيضاً من الجذور في كلمة "طائفي"، بأن الطائفية تعكس سيطرة المشاعر على العقل. كما أن المقياس الأدنى الضمني في المعنى، على أساس جذور كلمة "طائفة"، هو حجم وحدة مجموعة يشير إلى الكتلة الحرجة.

ويُظهر ذلك بأن الطائفية مفهوم وصل إلى مرحلة النضج على مستوى صياغة المفاهيم والتعريف، فلا لزوم لصفات مثل "سامة" أو "عاطفية" مع الطائفية. فعند استخدام المصطلح، هناك قاعدة فهم واضحة من الجميع ولا تخدم أي صفة قد نضيفها (سياسية، عرقية أو دينية) إلا لمزيد من التوضيح أو لجعل مصطلح الأساس أكثر دقة، عوضاً عن تعزيز الالتباس الكامن أو إدراج التباس جديد.

في المقابل، لا نزال مع الاستقطاب في مرحلة مبكرة جداً من التطوير المفاهيمي، ونسمح بمعالجته على غرار مواضيع مختلفة: إيجابي وسلب، عقلاني وعاطفي، أفقي وعمودي، جزئي وكلي وهكذا.

ولا تُعتبر مثل هذه الالتباسات الواسعة النطاق، في حال شُحح لها بالاستمرار، فوارق دقيقة مفيدة. فهي، في المُجمل، مصادر لسوء فهم أعمق يمكن من خلاله، على سبيل المثال، مساواة الاستقطاب بكل شيء، بدءاً من محاربة القمع مروراً بالتنافس بين العشائر أو الشركات المتنافسة، وصولاً إلى نزاع سياساتي حاد بين الأحزاب السياسية في ديمقراطية تعددية.

قد يُقال إنه لا يجوز اعتبار أي من هذه الأمثلة استقطاباً، ولكن النطاق الواسع للالتباسات التي سمحنا لها بالتعايش وعززناها بعدها من خلال عدد لا يُحصى من الصفات، باتت تُجيز هذه المقارنات المشكوك بأمورها.

3. نحو خط أساس مشترك

لن يتحقق توافق الآراء المطلق بشأن تعريف للاستقطاب، ولكن الهدف من هذه الوثيقة هو بسيط: يقضي بتحفيز نقاش منظم بين الأكاديميين والممارسين قد يُساعد مع الوقت على تقديم قاعدة فهم أكثر تشاركاً حول الاستقطاب تكون أقرب إلى الوضوح مثل مصطلح الطائفية. ومن شأن هذا الفهم أن يؤدي إلى قدرة محلية وعالمية أكبر على الإنذار المبكر والتعاون الاستراتيجي والاستجابة الفعالة وقياس الأثر.

ولهذه الغاية، تستخدم هذه الورقة **أسلوب السمات الأساسية** من أجل الوصول إلى اقتراح تعريف للاستقطاب. وتستخدم هذه التقنية في بعض الأحيان في العلوم الطبيعية إذ تساعد على تنظيم أفكار كثيرة التعقيد وإدراج الاستخدامات والدلالات اليومية للمصطلح قيد التصنيف.

وقبل تطبيق هذا الأسلوب، من الواجب أخذ ثلاث نقاط بعين الاعتبار. أولاً، يأخذ تعريف هذه الورقة للاستقطاب عمداً بعين الاعتبار الأصول الفكرية المتعددة للمصطلح والتي تعود على الأقل إلى اليونان القديمة (مفهوم **الثبات** مهم بشكل خاص). فتعكس المفاهيم الاجتماعية والسياسية للاستقطاب منذ منتصف القرن العشرين أصداء قوية لهذه النظرية القديمة وأُغْنِيَتْ مع مرور الوقت بمجالات معرفة عديدة بما في ذلك علم النفس الاجتماعي وعلم الاقتصاد السلوكي. وفي المقابل، لم يُحدث (للمفارقة) معنى الاستقطاب **في الفيزياء** الذي يركز على اهتزازات المتجه الكهربائي لموجات الضوء تأثيراً كبيراً.

وترتبط النقطة الثانية بأصل مصطلح الاستقطاب الذي يشتمل أقله على مفهومين رئيسيين: "الأقطاب" (وبالتالي المسافة) و "المُستقطب" (وبالتالي العاطفة). إن مفهوم الأقطاب واضح إلى حد كبير ويُعبّر عنه بمصطلحات ثنائية القطب عندما يتعلق الأمر بالمجتمعات والأنظمة السياسية (تشير على سبيل المثال إلى قطبين يتحدان من أجل تشكيل قطبيّة). وبحكم التعريف، تُشير الأقطاب إلى مسافة نسبية بما يتعارض مع قرب نسبي. أما فيما يتعلق بمن يخضع للفعل أي "المُستقطب"، فهو يدل عادةً على الحدة. فلا يُستخدم هذا المصطلح، على سبيل المثال، أبداً لوصف حالة ذهنية أو روحية محايدة أو لامبالية (أي أن الناخبين المستقطبين ليسوا بالناخبين الهادئين مثلاً). وأخيراً، عندما يتم الجمع بين الكلمتين، فذلك للإبهاء منطقياً بديناميكية الاختلاف، فيتواجد المُستقطب بين قطبين بحيث تميل المحفزات المشددة إلى زيادة المسافة بين القطبين لا إلى تقليصها.

وترتبط النقطة الثالثة بظهور المرادفات والاستدلالات التي يمكن استخلاصها منها. على سبيل المثال، عند وصف استقطاب مختلف المجتمعات والأنظمة السياسية،

تُستخدم بشكل شائع مصطلحات مثل النزاع، الانقسام، القبالية، الطائفية، التطرف والتعصب، كمصطلحات بديلة أو تشبيهات. هذه المصطلحات ليست محايدة ولا هي إيجابية، بل على العكس، تدل على ظواهر سلبية. وفي المقابل، فإن مصطلحات مثل القمع أو الاعتداء أو الوقوع ضحية – التي تدل أيضاً على ظواهر سلبية ولكنها ترتبط بديناميكيات عمودية أكثر وغير متناسقة – قلماً تُستخدم كمرادفات للاستقطاب. والأمر سيان بالنسبة لمصطلحات مثل المنافسة والاختلاف والخصومة - التي تنطوي على ديناميكيات أفقية ومتناسقة أكثر ولكنها تحمل في طياتها خطورةً أو تهديد أقل – التي نادراً ما تُستخدم كمرادف للاستقطاب. ويكشف اختيار المصطلحات هذه كيف يفهم الاستقطاب بشكل عام.

4. التعريف المقترح

بالرغم من خطر إثارة الجدل، ولكن بهدف التحفيز على نقاش منظم، تُقدم هذه الورقة التعريف التالي للاستقطاب

الاستقطاب: انقسام أو صراع بارز يتشكل بين المجموعات الرئيسية في مجتمع أو نظام سياسي ما ويتسم بتجمّع الآراء والمعتقدات وتطرفها في قطبين بعيدين ومتعارضين.

ويستند هذا التعريف المقترح الى ثماني سمات أساسية للاستقطاب، ينبغي قراءتها ككل بشكل مترابط، حيث أن التغيير في إحدى السمات الأساسية قد يؤدي الى تغيير في السمات الأخرى.

المسافة

تنبثق هذه السمة من أساس مفهوم الأقطاب وتنعكس في استخدام واسع النطاق. تتواجد الأقطاب، من حيث طبيعتها، على مسافة كبيرة بين بعضها البعض سواء كانت المسافة جسدية أو أيديولوجية أو عاطفية فتتميز الأقطاب بغياب القرب.

الثنائية

بعكس التطرف والتعصب والطائفية أو القبالية، يُفهم الاستقطاب عادةً على أنه يُشير الى علاقة ثنائية بين قطبين أو نقيضين. وعندما تشمل الصراعات المزيد من الأطراف – وهو واقع شائع الى حد كبير – تدعو الحاجة إلى مصطلح مختلف (مثلاً انقسام، شرح، نزاع) وليس إلى صفة جديدة.

الكتلة الحيوية

تتواجد الأقطاب، بحكم طبيعتها، في نوع من التوازن بين بعضها البعض كطرفي مغنطيس أو محور. ويستبعد ذلك، كما هو متوقع، استخدام مصطلح الاستقطاب لوصف حالة تكون فيها الأرضية المشتركة أكبر من القطبين. فلا معنى لتسمية

الاستقطاب إلا في حال تواجدت، في الواقع أو في التصور، كتلة حيوية عند كل قطب وكتلة أصغر بين القطبين.

الطرد المركزي

تُستخدم هذه السمة بشكل كبير وتنبثق منطقياً من تقاطع الكلمتين الجذريتين "مُستقطب" و"أقطاب". يُهَيئ الأشخاص المُستقطبون في أقطاب مختلفة للابتعاد عن القطب المعاكس لا الاقتراب منه. وبالتالي، فإن إيجاد سبل الوصول الى اعتراف متبادل وتفادي حلقات ردود الفعل المدمرة وتوسيع ما يُطلق عليه المفاوضون عبارة **"مساحة التوافق المحتمل"**، جميعها تحديات جوهرية للاستقطاب.

الأفقية

إن الاستقطاب في الأساس مشكلة علاقية تكون فيها الديناميكية، من الناحية الهيكلية، أفقية أكثر منها عمودية. وبالتالي، تتّجه الحلول نحو إصلاح العلاقة أكثر من الدفاع عن النفس في وجه هجوم أحادي الاتجاه كما حصل، على سبيل المثال، مع النازية في ألمانيا أو الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. إن الاستقطاب ليس قصة داوود وجالوت بل قصة نزاع بين تجفّعين بحجم مماثل (سواء في القوة أو الأرقام أو التأثير)

الزوال

إن النتيجة الطبيعية لسمة الطرد المركزي (وهو مفهوم مرتبط بالحركة) هي أن الاستقطاب حالة يمكن ولوجها والخروج منها. والحجة هي التالية: عندما تُصبح الحركة بين الأقطاب مركزية لفترة طويلة بما فيه الكفاية، لا يمكن التمسك بتسمية الاستقطاب. وتنطبق الحجة نفسها على مصطلح "أقطاب": ما أن يصبح الوسط أكبر من الطرفين، يصبح من غير المنطقي الحديث عن الأقطاب وبالتالي عن الاستقطاب.

التهديد

لا يمكن اختزال كلّ نزاع حاد بتسمية الاستقطاب. فنادي برشلونة مقابل ريال مدريد ليست قصة استقطاب إذ أن مشجعي كلا الناديين ليسوا ألاً مشاركين في خصومة. ومستخدمو السيارات مقابل المشاة ليست قصة استقطاب فالمناصرين هنا هم ببساطة على طرفي نقيض من نزاع حول سياسة معينة. إذ يظهر الاستقطاب حول مسائل أكبر تشتمل على ما يُنظر إليه كتهديدات لاستقرار المجتمع أو النظام السياسي، ولكل ما هو أقل حدة من ذلك، هناك كلمات أفضل يمكن استخدامها.

الغيرية

تُعتبر هذه السمة الأساسية النتيجة المنطقية للعديد من السمات الأخرى وتتداخل بشكل مباشر مع ظواهر مثل القبلية والطائفية وتأكيداتها على العداء بين القبائل والطوائف، والأمر سيّان بالنسبة للاستقطاب. ففي حالة من الاستقطاب، العاطفة

هي المعيار: تتطرّف وجهات النظر، تتراجع حدة التعقيد، يتفوق الولاء على الأفكار ويسود خليط من الرومنسية داخل المجموعة وشيطنة من في خارجها.

ثمانى سمات أساسية للاستقطاب

- | | |
|-------------------|------------|
| 1. المسافة | 5. الأفقية |
| 2. الثنائية | 6. الزوال |
| 3. الكتلة الحيوية | 7. التهديد |
| 4. الطرد المركزي | 8. الغيرية |

وكما تم التشديد عليه سابقاً، لا يهدف هذا التعريف إلى إغلاق النقاش، بل إلى تحفيز محاولات أكثر تنظيماً حول فهمنا الجماعي لماهية الاستقطاب وعدمه. ويحتاج هذا المسار الى وقت والى معالجة الفائض المذكور من الصفات.

وفي نهاية المطاف، يجب أن يصبح الحديث عن الاستقطاب ممكناً بنفس الطريقة غير المبهمة عند التحدث عن الطائفية، حيث يكون نطاق وعدد الصفات المُستخدمة محدود وقليل لأن التعريف الأساس محسوم. فما يجب أن ينبثق أخيراً ليس سقفاً مفاهيمياً يلغى الفوارق الدقيقة والمرونة حول كيفية فهم الاستقطاب، بل قاعدة مفاهيمية تسمح بالمزيد من الدقة.

الجزء الثاني: طيف الحلول الخاصة بالاستقطاب

يُقدم الجزء الثاني من هذه الورقة طيف حلول لمشكلة الاستقطاب في المجتمعات والأنظمة السياسية، يتجزأ من ثلاثة أجزاء ويتضمن أفكار تركز على بعض من الأسئلة المفاهيمية والعملية التي أثّرت في التحليل الذي تم ذكره سابقاً. ومع الوقت، يمكن تحسين النسخة الأولية لطيف الحلول هذا والزيادة عليها في خطى ثابتة مع تطوير إجماع أكبر حول السمات المُحددة للاستقطاب نفسه.

1. تقييم السياق

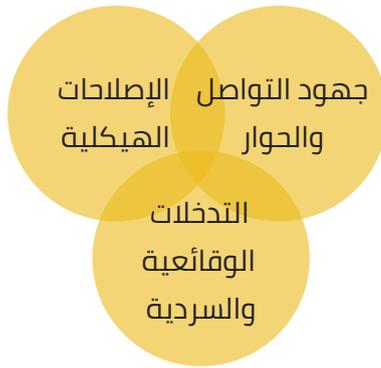
يصبح النقاش المثمر حول الحلول لأي مشكلة اجتماعية أو سياسية، وبشكل خاص مشكلة معقدة مثل الاستقطاب، ممكناً أكثر عندما يتوافر إجماع بالحد الأدنى حول طبيعة المشكلة نفسها، ولهذه الغاية، فإن فهماً مشتركاً واسع النطاق للظاهرة أمر حيوي. لكن، من الضروري دوماً العودة الى الوقائع الميدانية لتحديد ما إذا كانت التسمية مناسبة.

هذا التمرين ليس بالأكاديمي، ويُعتبر تشخيص صحيح للحالة شرط مسبق لأي استراتيجية جيدة.

فعلى سبيل المثال، يكاد يكون من المؤكد أن التشخيص الذي يعتمد الى حد كبير على **الجهات الفاعلة والشبكات والمعرفة والقيادة** "الخارجية" عوضاً عن "الداخلية" لا يصيب الهدف. فما قد يبدو استقطاباً من الخارج قد يكون شيء آخر مختلف تماماً عند الفحص والاختبار من الداخل.

لكن، وكما هي الحال دائماً، فإن الشيطان يكمن في التفاصيل. فلا قيمة للتعريفات والكُتبيات ورزم الأدوات وقوائم المراجعة في حال كان تحليل الحالة خاطئ لا محالة. ويشتمل ذلك على الدقة بشأن أسباب الاستقطاب الأساسية الخاصة بالسياق والجهات الفاعلة للاستقطاب ومحركاته وأعراضه وعواقبه. فلا غنى عن تقييم الجودة- وتحديثه بصورة مستمرة

2. نمذجة طيف من الحلول



بُذل جهد من خلال المبادرة العالمية حول الاستقطاب لتحديد المنظمات والمشاريع من حول العالم التي لديها نية صريحة بمنع الاستقطاب أو مكافحته. وبرزت من خلال هذا التمرين صورة واضحة. واندرجت أغلبية الاستراتيجيات والحلول التي تمت تجربتها في ثلاث فئات على النحو المبين في مخطط فين (Venn diagram) البياني أدناه. ونجد توزيعاً مماثلاً في **مقالات حديثة** حول الاستقطاب.

وبالنظر الى السمات الأساسية للاستقطاب، فإن الفئة الأقل إثارة للدهشة في مخطط فين (Venn diagram) البياني أدناه هي "جهود التواصل والحوار". عندما يكون هناك خطر أو واقع لنزاع بين مجموعات أساسية يتسم بتجفّع الآراء والمعتقدات في أقطاب مضادة، يصبح الحوار أداة مفهومة للساعين الى تفادي الاستقطاب أو الحد منه. يكون الرد وكأنه أقرب إلى رد فعل صانع السلام، وعلى هذا النحو، ترتبط معظم الأساليب والاستراتيجيات مع مجالات بناء السلام وحل النزاعات

وتتوافق الفئة الثانية "التدخلات الوقائية والسردية" أيضاً مع السمات الأساسية للاستقطاب. فعندما يكون هناك راديكالية في وجهات النظر وغيرية على نطاق واسع، من المنطقي اعتبار توضيح الوقائع وتغيير السردية أجزاء ضرورية من الحل. يتّجه رد الفعل هذا نحو الحقيقة والمصالحة وبذلك، يعود بنا العديد من الاستراتيجيات إلى مجال العدالة الانتقالية.

أما الفئة الثالثة "الإصلاحات الهيكلية" فهي أوسع بكثير ومرتبطة بالتغييرات في النظام الإيكولوجي حيث يزدهر الاستقطاب أو يتراجع. هنا، لا يظهر الاستقطاب بشكل عشوائي، بل هو نتيجة للإجراءات المتخذة في البيئات التي تقدم مزيجاً من الحوافز والمثبطات لأنواع معينة من السلوك. قد تكون بعض المتغيرات جامدة وبطيئة التغيير (مثلًا الجغرافيا والسكان والثقافة السياسية ومستويات معرفة القراءة والكتابة) في حين قد تكون متغيرات أخرى أكثر مرونة نسبياً (مثل المؤسسات والقوانين والسياسات). ومن شأن تغييرات في كلا نوعي المتغيرات أن تؤدي إلى تحولات في سلوك أبرز الجهات الفاعلة - مثلًا دفعها نحو قدر أكبر أو أقل من التعاون والتسامح.

ولا بدّ هنا من ذكر بعض الملاحظات الإضافية. أولاً، يُعزى اختيار مخطط فين (Venn diagram) البياني إلى أن فئات الطول الثلاث تتداخل في بعض الأحيان. على سبيل المثال، قد يهدف الحوار إلى تغيير مشهد سردي يعيق إصلاحاً هيكلياً ضرورياً. ويمكن لهذه الفئات أن تعزّز بعضها البعض بشكل متبادل.

ثانياً، تربط فرضية متداخلة بين الفئات الثلاث وهي أن التدخلات الناجحة تتطلب بناء التحالفات وتحليل السياسات ووضع استراتيجيات وأشكال أخرى من التنظيم الهادف. وفي حين لا يمكن اعتبار أي منها فئة من الطول بحد ذاتها إلا أن كل نقطة من النقاط المذكورة قد تكون مكوناً منهجياً مهماً للنجاح على نطاق واسع عبر فئات الطول الثلاث.

ثالثاً، لا يمكن اعتبار طيف الطول المذكور أعلاه شاملاً أو وصفيًا (مثلًا، قد يُستخدم الدين والرياضة بأشكال مستهدفة من أجل الحد من الاستقطاب). لكنه طريقة لوصف مجالات التركيز الأساسية لأنشطة المنظمات والمشاريع المُحددة من خلال المبادرة العالمية حول الاستقطاب على اعتبارها تعمل بشكل صريح ومتعمّد على موضوع الاستقطاب في أنحاء مختلفة من العالم.

النقطة الأخيرة هي أن بعض الإجراءات المرتبطة بالاستقطاب قد تتجاهل التسمية لأسباب مختلفة. فعلى سبيل المثال، قد لا تُطلق حملة اجتماعية كبيرة للوقوف في وجه قائد سلطوي قام علناً بتغذية حالة من الاستقطاب الإثني أو السياسي أو الديني تحت لواء مواجهة الاستقطاب. وذلك لأن الهدف الأسمى والإطار المختار في مثل هذه الحالات ليس وقف الاستقطاب بل إيقاف الشرير. وفي حين قد يكون تحقيق هذا الهدف مفيد للحد من الاستقطاب، إلا أن ذلك أثر جانبي أكثر من أنه نية أولية.

3. مساءل تصميم التدخلات

تم التشديد على أهمية تقييم السياق وعرض طيف من الحلول بثلاثة أجزاء، ودمج هذا القسم بين الإثنين من خلال النظر في تأثير الظروف البدائية على تصميم التدخلات.

ولا بدّ من ذكر قاعدتين أساسيتين. الأولى، كلّما ازدادت حدة الاستقطاب، قلّ المجال المتاح للإصلاحات الهيكلية (مثلاً لأن بناء التحالفات بين المجموعات أصعب)، وقلّ تأثير السرديات البديلة ونتائج تقصي الحقائق المحايدة (مثلاً إذا كان التعصب وتبسيط وجهات النظر والمعتقدات سبق لهما أن حجّرا عقول الناس) وازدادت الحاجة الى حوار داخل المجموعة (مثلاً لأن ما من مجموعة متقبلة للآخر في الجهة الأخرى). ثانياً، كلّما كان النظام السياسي أكثر سلطويّة، ازدادت الحاجة الى التحالفات بين المجموعات (مثلاً الدعوة الى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تم سنّها ديمقراطياً) ولكن تقلّصت المساحة السياسية المتاحة لبناء الثقة مع خارج المجموعة (بسبب القمع مثلاً) أو للتبليغ المستقل وتوحيد السرديات (بسبب الرقابة وسيطرة الدولة على الإعلام).

وبطبيعة الحال، لا بد من تقييم العديد من ظروف البداية الأخرى قبل تطوير أي استجابة استراتيجية، ويتضمن ذلك طرح أسئلة أساسية حول من المُستقطب ولماذا، وما هي نوافذ الفرص التي قد تمنع الاستقطاب أو تحد منه (مثلاً الصدمات الخارجية أو إطلاق محادثات سلام أو انتقال سياسي). لكن ما أن يجهز تشخيص قوي أُجري محلياً، باستطاعة خمسة أنواع من المتغيرات القابلة للجمع أن تفيد في تصميم التدخلات:

خمس متغيّرات خاصة بالتدخلات:

1. التركيز داخل المجموعة مقابل التركيز خارج المجموعة
2. النهج التعاوني مقابل نهج المواجهة
3. الأهداف قصيرة الأمد مقابل الأهداف طويلة الأمد
4. النطاق الجزئي مقابل النطاق المتوسط أو الكلي
5. النطاق المحلي مقابل الوطني مقابل الإقليمي مقابل العالمي

من شأن تصميم التدخلات في فئة جهود التواصل والحوار أن تأخذ هذه المتغيرات الخمس بعين الاعتبار بأشكال مختلفة، ومنها على سبيل المثال

- قد يشمل تدخل داخل المجموعة التواصل مع مؤثرين مُطلعين داخلياً للمساعدة على إزالة التطرف في رأي المجموعة في حين قد يتطلب التدخل خارج المجموعة تواصل سري مع المعتدلين في الخارج،
- قد يشمل النهج التعاوني تدابير أحادية لبناء الثقة في حين قد ينطوي نهج المواجهة على انتقاد علني لمفسدي المفاوضات الجارية،

- قد يقضي الهدف القصير الأمد بالموافقة على تصميم حوار رسمي في حين قد يقضي الهدف الطويل الأمد بالوصول الى اتفاق نهائي قابل للبقاء،
- قد يركز التدخل على نطاق جزئي على وقف محدود لإطلاق النار في حين قد يسعى التدخل على نطاق متوسط أو كلي إلى استخدام الحوار لحل بعض الأسباب في جذور الاستقطاب، و من حيث النطاق الجغرافي،
- قد تكون هناك حاجة الى مجموعة متنوعة من مسارات الحوار المحلية والوطنية والإقليمية والدولية للتخفيف من الاستقطاب في أعقاب نزاع مسلح بين الدول ذات الحدود المشتركة والسكان من جنسيات متعددة

أما على مستوى التدخلات الوقائية والسردية:

- قد يتطلب التركيز داخل المجموعة لبذل جهد لتغيير سرديات الانقسام أو تفكيك غرف الصدى التابعة لوسائل التواصل الاجتماعي في حين قد يكون التركيز خارج المجموعة موجه نحو توضيح تجريبي لنسخ التاريخ المتنازع عليها،
- قد يتضمن النهج التعاوني تمارين "المستقبل البديل" في حين قد ينطوي نهج المواجهة على منازعات قضائية لمكافحة المعلومات المغلوطة/ المضللة،
- قد يقضي الهدف القصير الأمد بتدريب صحافيين وقضاة على كشف التحيزات غير الواعية في حين قد يقضي الهدف الطويل الأمد بتحويل مشهد **سردى ضار**،
- قد يأخذ التدخل الجزئي شكل استطلاع رأي عام حول قضية مثيرة للجدل في حين قد ينطوي التدخل المتوسط النطاق أو الكلي على تشكيل لجنة حقيقة ومصالحة من أجل **"تضييق نطاق الأكاذيب المسموح بها"** أو إنتاج سلسلة من الأفلام ترويحاً للأعراف الاجتماعية السلمية، و
- من حيث النطاق الجغرافي، قد تدعو الحاجة الى مزيج من الإجراءات المحلية والوطنية والعبارة للحدود وذلك للعمل على سرديات وأعراف راسخة كالانقسام الإسلامي - العلماني في العالم العربي.

وفيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية:

- قد ينطوي التركيز داخل المجموعة على تعزيز الديمقراطية داخل حزب سياسي واحد في حين قد ينطوي التركيز خارج المجموعة على تغيير القواعد من أجل تحفيز التعددية الحزبية،
- قد يشمل نهج المواجهة التحكيم من أجل تعديل قوانين الملكية التي تقود نحو الاستقطاب في حين أن النهج التعاوني قد يعتمد انشاء تجمع للمواطنين لمعالجة قضية سياسية عالقة،
- قد يتضمن الهدف القصير الأمد دعماً مالياً مؤقتاً لمجموعة أقلية معدمة ويُسَاء معاملتها في حين قد يركز الهدف الطويل الأمد على سياسات لتصحيح **التفاوتات الأفقية** الراسخة أو تغيير ثقافة سياسية مفادها "الرابح يفوز بكل شيء"،
- قد يركز التدخل الجزئي على تحويل سياسات التوظيف التمييزية داخل مؤسسة

معينة في حين قد يمتد التدخل المتوسط النطاق أو الكلي الى أجزاء واسعة من الخدمة العامة والقطاع الخاص، و

- قد يشهد الإصلاح المحلي إجراءات ديمقراطية تشاركية على مستوى المدينة لتعزيز المشاركة المدنية بين المجموعات المختلفة، في حين قد تعالج جهود الإصلاح الوطنية أو الإقليمية أو العالمية مروحة من المواضيع من تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي وصولاً الى مشاكل الفساد أو الإفلات من العقاب كمصادر للشكاوى.

مما لا شك فيه أن هذه الأمثلة مجرد أفكار أولية عمّا يمكن تضمينه في المستقبل في مجموعة أدوات عالمية شاملة من الاستراتيجيات المُختبرة والقابلة للتكيف. لكن ولتحقيق ذلك، من الضروري معالجة الغياب الملحوظ لتوافق أساسي حول السمات المحددة للاستقطاب.

وكانت منذ عقود القيود نفسها موجودة في مجال حل النزاع إذ كانت أدوات التشخيص محدودة وآليات الإنذار المبكر بدائية واستراتيجيات الاستجابة غب الطلب وقياس النجاح مقصور على فئة معينة. أما اليوم، فهناك اتفاق واسع النطاق بين الأكاديميين والممارسين حول أساسيات حل النزاع حتى ولو بقيت مواصفاته مفتوحة للنقاش والتطور.

أما على مستوى الاستقطاب، فُتحدث مروحة الانتباسات المستمرة حول الأساسيات حالة من الفوضى في الممارسة وتحديد المفاهيم مع نقاشات غالباً ما تدور في حلقات مفرغة فُتبعد عوض أن تقود نحو المزيد من التعاون ونحو استخلاص الدروس على المستوى العالمي. وتبقى المجتمعات والأنظمة السياسية حيث تجذر الاستقطاب هي الجهات الخاسرة، مع ما يجلبه ذلك من تطرف ونزاع وغيرية وانقسام.

الجزء الثالث: تخيل مجال خاص بالاستقطاب

يركز الجزء الثالث من هذه الورقة بإيجاز على ما قد يعنيه - في السراء والضراء - بروز "مجال" خاص بالاستقطاب.

والملاحظة الأولى هي أن الجامعات الكبيرة من حول العالم تقدم شهادات في عشرات مجالات الدراسة - من علم الأنثروبولوجيا مروراً بالصحافة والنزاع وعلوم البيئة وصولاً الى الموسيقى والتخطيط الحضري، ولا يظهر الاستقطاب (بعد) على هذه القائمة.

ثانياً، تُعتبر المجالات أكثر من حقول دراسة، فهي تعمل كـ "أسواق" لجهات فاعلة تتعاون أو تتنافس بالتناوب على الاهتمام والموارد وغير ذلك.

ثالثاً، في المجالات الناضجة التي نشأ فيها **قطاع ثالث** كبير، يُخصص المزيد من الوقت للعمليات وتطبيق الحلول تحت الرقابة ووقت أقل للنقاشات حول المواضيع الأساسية. ومع مرور الوقت، غالباً ما تُصبح الحلول التي ثبت أنها الأفضل عبر الولايات القضائية جزءاً من الدراية المقبولة والقابلة للنقل في هذا المجال.

مع ذلك، فإن المجالات الناضجة والمكتظة قد تكون مصحوبة بحدود أفعال بيروقراطية تهيمن عليها الحلول المنهجية فتتوسع الجهات الفاعلة إقليمياً وتصبح جداول الأعمال مدفوعة أكثر من قبل المانحين ويُخفق التحقيق الفكري وتشخيص الدروس بفعل التكرار وتتشكل الصوامع التي تحد من التعلم والتنسيق والتكامل عبر القطاعات مع المجالات الأخرى

لا يُعتبر الاستقطاب ولا الحدّ من الاستقطاب مجالاً بحد ذاته على المستوى العالمي وبالتالي فإن ردود الفعل هذه ليست موجودة على نطاق واسع بعد. ومع ذلك، فقد جاءت هذه الميزة على حساب الدقة والنظام والبنية في المفاهيم والنقاشات والاستراتيجيات وتشكيل التحالفات التي ترافق تكوين وتطوير المجالات. وانطلاقاً من ذلك، هناك سلبيات وإيجابيات من الضروري موازنتها خاصةً من قبل الجهات الفاعلة التي عندها القدرة والتي تهتم في الاستثمار في **بناء مجال متخصص** على المستوى العالمي.

وفي حالة الاستقطاب، من الضروري موازنة مسألة أخرى وهي هيمنة التصور المفاهيمي للولايات المتحدة. لا شك في أن الجزء الأكبر من العمل الأكاديمي والنشاط التنظيمي حول موضوع الاستقطاب يتم إنتاجه في الولايات المتحدة. ويأتي ذلك بميزة ألا وهي الحجم المتزايد للمقالات من أهم العلماء ومراكز الفكر في العالم. لكن أيضاً هناك خطر بروز حالة فريدة محددة في الزمان والمكان تُعالج على اعتبارها الشكل العالمي للاستقطاب. وبالتالي، فإن المزيد من **العمل المقارن** على الصعيد العالمي والمزيد من الشبكات والتحالفات واللقاءات المنظمة عالمياً ستكون جميعها بالغة الأهمية في هذا الإطار.

في غضون ذلك، لو تمكن الأكاديميون والممارسون الأكثر نشاطاً حول العالم من الوصول تدريجياً إلى توافق للآراء في الأساس حول ظاهرة الاستقطاب (من دون صفات)، فستكون تلك خطوة مهمة إلى الأمام على النحو الذي تدعو إليه هذه الورقة. فمن شأن الفوائد الفكرية والعملية أن تكون كبيرة، بغض النظر عن إمكانية إنشاء مجال خاص في المستقبل.

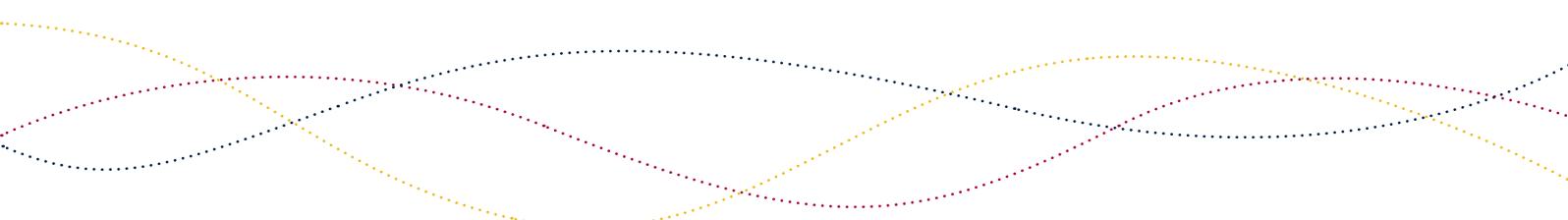
خلاصة

حددت ورقة المناقشة هذه سلسلة من الالتباسات المزمنة المحيطة بفهمنا العالمي للاستقطاب. فاقترحت استجابةً لذلك تعريفاً للاستقطاب يهدف، من خلال النقاش المستقبلي، إلى الحث على الوصول إلى خط أساس أكثر تشاركية بين الأكاديميين والممارسين. ويُحرز تقدم في حال تقلص تدريجياً عدد الصفات المُفرط المُستخدمة والتي خلقت التباساً أكثر مما ولدت وضوحاً. ففي نهاية المطاف، يجب أن يصبح من الممكن الحديث عن الاستقطاب بوضوح كما هي الحال عند الحديث عن الطائفية.

وبالاستناد إلى مسح عالمي وإلى عمل مؤسسة دعم الانتقال المتكامل (IFIT)، قدمت هذه الورقة طيفاً إرشادياً من الحلول للاستقطاب يتماشى عموماً مع التعريف المقترح. ويسلط هذا الطيف الضوء على أن الاستجابات للاستقطاب تمتد على نطاق واسع وتقدم معايير لتصميم تدخلات قائمة على السياق.

ومع ذلك، فإن الحلول لن تكون ذات فائدة إلا لأولئك الذين يعتبرون الاستقطاب مشكلة خطيرة؛ مشكلة لا يتمناها أي مجتمع أو نظام سياسي لنفسه. ويبقى، في هذا الإطار، عدد كبير من المُشككين - وهم أفراد يعتبرون الاستقطاب، على سبيل المثال، تمييزاً أو إلقاءً عن الاهتمامات الاجتماعية الأهم أو عن المُجرمين، أو كرافعة خطابية أو ذريعة لفرض تسويات سياسية غير مقبولة أو ترتيبات الأمر الواقع على أضعف المجموعات، أو مصطلح لثني الناشطين عن استخدام تكتيكات المواجهة أو الانقسام أو مسألة يُبالغ بمخاطرها.

إن التشكيك مُرحب به ومقبول. ومع ذلك، وعلماً بأن التشكيك قد يقوم على تفاوت كبير في فهم ماهية الاستقطاب، تُعتبر هذه الورقة دعوة للعودة خطوة إلى الوراء لتوضيح المفاهيم الأولى بدقة أكبر. وما إن يحصل ذلك، قد نكتشف ما بات واضحاً من خلال عمل مؤسسة دعم الانتقال المتكامل من حول العالم في العديد من الدول الاستبدادية والهشة والمتأثرة بالنزاع: من الضروري تفادي الاستقطاب بجميع أشكاله. "لماذا لم نتصرف في وقت أبكر؟" هو اللحن الذي يجب علينا تفاديه في المرة القادمة.



الشكر والتقدير

شكر وتقدير: يؤد المؤلف أن يشكر جميع الزملاء والشركاء والخبراء الذين ساهموا بآراء قيّمة خلال اللقاءات والاجتماعات وورش العمل التي نظمتها مؤسسة دعم الانتقال المتكامل بالتعاون مع مؤسسة فورد وبرعاية المبادرة العالمية حول الاستقطاب. فقد أثرت هذه الإسهامات في الأفكار والحجج الرئيسية في هذه الورقة. ويشكر المؤلف أيضاً بشكل خاص كل من هيلاري بينجتون وأنامي بول وبارني افاكو ودانا حبيب وأليخاندر غونزاليز وباسمينا برانكوفيتش وميلاني جرينبيرج على تغذيتهم الراجعة البناءة حول النسخ الأولى لهذه الورقة.

عن **مؤسسة دعم الانتقال المتكامل (IFIT)**: تأسست في العام ٢٠١٢ وهي منظمة دولية غير حكومية مستقلة تقدم تحاليل متعددة الاختصاصات ومشورة تقنية للجهات الفاعلة الوطنية المشاركة في المفاوضات والمسارات الانتقالية في المجتمعات الهشة والمتأثرة بالنزاع. دعمت المنظمة المفاوضات والمسارات الانتقالية في عدد من البلدان ومنها أفغانستان وكولومبيا والسلفادور وليبيا ونيجيريا وسريلانكا والسودان وسوريا وغامبيا وتونس وأوكرانيا وفنزويلا وزيمبابوي.